

المجموعة الإدارية للاجتهاد والتشريع

ان هذه المقالة الحقوقية منسوخة ومنشورة على هذا الموقع الالكتروني بعد استحصال
الجامعة اللبنانية على موافقة خاصة صادرة عن المحامي الاستاذ اندره جوزف
الشدياق مدير تحرير "المجموعة الادارية للاجتهاد والتشريع" لصاحبها ومؤسسها
المرحوم المحامي جوزف زين الشدياق

المجموعة الإدارية ١٩٦٧

سبب « الفلظ المبين » في التقدير ، سبب جديد

في الرقابة القضائية على عمل الإدارة

في ممارستها السلطة الاستثنائية

بقلم المحامي جوزف زين الشدياق

سلطة الإدارة عندما تأتي عملاً إدارياً ، سلطة متنوعة ، أنها تختلف بحسب الميدان الذي تمارس فيه . فقد تكون سلطة مقيدة في بعض الأحوال وسلطة استثنائية في أحوال أخرى . وللتفريق هذا أهميته وعليه يتوقف ، ويقاس مدى رقابة القضاء الإداري على العمل الإداري .

وإن يتاح للإدارة في معرض ممارستها للسلطة الاستثنائية أن تتخذ من التدابير ما تراه مناسباً بحرية مطلقة من كل قيد قانوني ، إكأن ذلك في حال قيام نص صريح في القانون والانظمة يوليها هذه السلطة ، أو في حال انتفاء أحكام قانونية تحد من سلطاتها التقديرية ، إلا أنه في مجال ممارستها للسلطة المقيدة ، ما يلزمها صراحة بالتصرف على نحو معين ، وفي طريق يخطه لها القانون . ومسألة سلطة الإدارة المقيدة ترد في الواقع إلى مبدأ الشرعية لوجوب انطباق الأعمال التي تأتي بها الإدارة على أحكام للقانون معينة . ومن أجل ذلك غدا العمل الإداري في هذا المجال محدود المعالم ، معروف المصير ، وكأن يد الإدارة فيه مقصورة على إيجاد حالة أو نتيجة معينة . فإن توفرت في طالب رخصة للصيد مثلاً الشروط القانونية التي تؤهله لنيل هذه الرخصة ، كان لا بد للإدارة من منحها له وإن عرف عنه أنه لا يتقن فن الصيد ، كما أن ليس للإدارة أن ترفض رخصة بناء لطالبيها إذا كان البناء الذي يطلب الترخيص لتشييده متوافقاً في الخرائط المرسومة له مع شروط قانون البناء وانظمتها بحيث لا يعود لها أمر النظر في جمال البنيان ومناسبة أقامته على الشكل المرسوم له .

والحالات التي تكون فيها سلطة الإدارة مقيدة ، إنما هي تشكل بنظر أهل الفقه الإداري حالات استثناء تخرج القاعدة القانونية فيها عن قواعد وأحكام القانون الإداري ، وقد قورنت هذه السلطة من أحدهم بسلطة « فاتحة المسرح » Ouverture de Théâtre . وقد يترتب عليها إرشاد الشاهدين إلى المقاعد المرقمة لهم ولا استئناساب لها في توزيعها بينهم .

ولكن وإن بدت حالات السلطة المقيدة حالات استثناء إلا أنها تبدو وكأنها خير ضمان لحقوق المواطنين قبل الإدارة وفيها قيد لعملها وحد لتعسفها بحيث يفرض عليها القانون فيها سلوك طريق معين ، وموجباً للتصرف على نحو معلوم . وقد يجيء قيد الإدارة في السلطة المخولة بها إما في متن نص قانوني صريح أو بمرجسب نص نظامي معين ، أو يكون مسنداً إلى قرار أصدرته هي وقد لا يسعها الغاءه إلا باتتباع مبدأ الأصول الموازية ، أو نتيجة قرار صادر عن القضاء ملزم لها .

ولرقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة في ممارستها للسلطة المقيدة بها أصول خاصة . فالموضوع يتعلق بحسن تطبيق القانون ، والأسباب المتصلة به هي أسباب تتعلق بالنظام العام ولذا يتعين على القاضي الإداري أن يثير

مثل هذه الاسباب عفوا . ولا ينظر في القرارات التي تتخذها الادارة في ممارستها السلطة المقيدة الى السبب الذي يبنى عليه تلك القرارات بقدر ما يلتفت الى القصد والغاية منها والنتيجة التي تصبو اليها الادارة من وراء اتخاذها في هم تطبيقها للقانون والتقييد بما تفرضه عليها احكامه ، اذ المهم في ذلك كله ، ان يكون لهذه القرارات ثمة مبرر قانوني سليم يؤيد الحل المعتمد فيها . وقد ينشأ عن ذلك من جهة ان على القاضي الاداري ان يؤيد الادارة في تصرفها في تنبئها بالقانون ، في الغاية التي تتوخاها وان كانت الاسباب التي تستند اليها في قرارها غير صحيحة قانونا الى درجة انه يتعين عليه وجوب اعطاء القرار الاداري الخاضع لرقابته اسبابا قانونية صحيحة تتلائم والنتيجة القانونية التي ابتغتها الادارة في قرارها المطعون فيه لديه والمحددة لها بموجب القانون ، ومن جهة اخرى ان الاعمال التي يقيد القانون الادارة بواجب اتخاذها تسلم من الابطال حتى ولو كان يعتورها عيب قد يكون سببا لابطالها في غير مجال ذلك لان على القاضي الاداري ان يعطي بعض العيوب التي تشوب العمل الاداري في سبيل سلامة الغاية المرسومة لها قانونا . فسبب الطعن بقرار رفض الترخيص لفتح صينية مثلا لعيب شكلي اعتور رأيا استشاريا كان واجبا له يكون مردودا اذا كانت الادارة مقيدة قانونا بموجب رفض مثل هذا الترخيص (١) .

ومثل هذه المقدمة عن سلطة الادارة المقيدة ومدى رقابة القاضي الاداري عليها كانت ضرورية في مجال البحث عن رقابته على عمل الادارة الاستثنائي .

ان الادارة تمارس سلطة استثنائية عندما لا يحد سلطتها اي نص قانوني او نظامي ، فتكون حرة بان تأتي عملها الاداري او لا تأتي به ، وان اتت به فانما تأتي به بحرية ايضا ، وسلطة تقديرها سلطة كاملة .

ومثل هذا العمل كان يعتبر في البدء عملا استثنائيا غير خاضع لرقابة القضاء الاداري حتى طلع الاجتهاد الاداري يسانده في ذلك اهل الفقه ، واخضعه لنوع من الرقابة معين ، محددة المعالم هي في مرحلة تطور مستمر . والدور الذي اداه اهل الفقه والاجتهاد الاداريين في الموضوع قام على مرحلتين .

ففي مرحلة اولى بدائية تم الاعلان عن مبدأ اخضاع الاعمال الاستثنائية كافة ودون استثناء لرقابة قاضي تجاوز حد السلطة عن طريق التاكيد بان ليس هنالك اعمال استثنائية بل اعمال سلطة استثنائية ، وفي مرحلة ثانية جرى فيها تحديد رقابة القاضي الاداري على هذه الاعمال (٢) .

(١) انظر في الموضوع « في سلطة الادارة المقيدة » والمراجع المبينة فيه للمحامي جوزف زين الشدياق هذه المجموعة الادارية ١٩٦٢ باب المقالات الحقيقية صفحة ١٧

(٢) « Il n'y a pas d'actes discrétionnaires, il y a un certain pouvoir discrétionnaire de l'administration qui se retrouve plus ou moins dans tous les actes et qui est essentiellement le pouvoir d'apprécier l'opportunité des mesures administratives. »

note Hauriou sous Conseil d'Etat Français
31 Jan. 1902. Grazietti. S. 1903, III. 113

Conclusions du commissaire du gouvernement Le tourneur. Arrêt du Conseil d'Etat Français Barel, 28 mai 1954. Rec. Leb. p. 308.

« Quels sont, d'une manière générale, les pouvoirs du contrôle du Conseil d'Etat, saisi d'un recours pour excès de pouvoir ? »

« 1° Un premier principe nous paraît certain : dès que le recours pour excès de pouvoir est recevable contre un acte administratif, cet acte ne peut plus être qualifié de discrétionnaire, car un contrôle existe sur sa légalité, contrôle qui implique par lui-même, une restriction des pouvoirs de l'administration active. »

Mais un examen attentif de votre jurisprudence établit à l'évidence que les pouvoirs de contrôle du juge sont plus ou moins étendus suivant la nature des actes déferés ; plus ces pouvoirs sont importants, plus la liberté d'agir de l'administration est restreinte ; plus ils sont réduits, plus la liberté d'agir de l'administration demeure étendue. Il y a ainsi des degrés dans les pouvoirs d'appréciation libre appartenant à l'administrateur actif.

« Toute la question est alors de déterminer, avec le plus de précision possible, les limites et la portée du contrôle juridictionnel. Résolue pendant longtemps par votre jurisprudence d'une manière souvent empirique, cette question fait aujourd'hui l'objet d'une doctrine cohérente que nous résumerons ainsi :

a) Quand aucun texte législatif ou réglementaire ne limite le droit d'action qui appartient normalement à

ومرحلة تحديد رقابة القاضي الإداري على الأعمال التي تمارس فيها الإدارة سلطة استئنائية كانت مرحلة تطويرية . ذلك ان هذه الأعمال كانت تخضع في اول الامر كباقي الأعمال الإدارية للرقابة القضائية لعيب عدم الاختصاص او لعيب مخالفة المعاملات الجوهرية المنصوص عليها في القوانين والانظمة . ولكن القضاء بإبطالها مثل هذين العيبين ما كان لينال منها الا في شكلها الظاهر بحيث كان يوسع الإدارة العودة الى اتخاذها من جديد مع مراعاة قاعدة الاختصاص واصول المراسم الجوهرية . ولذا وفي التعرض لكيانها الذاتي قامت فكرة الطعن في اساسها بحثا وراء اللاشعورية التي تشعب الحوض الداخلي فيها . فكان المبدأ بان على الإدارة ان تعمل دائما لخدمة المصلحة العامة فغدت بذلك الأعمال التي تمارس فيها سلطة استئنائية خاضعة لرقابة القضاء الإداري عن طريق تحوير السلطة (٢) وكان مبدأ « مخالفة القاعدة القانونية » في ان فرض القاضي الإداري نفسه رقيباً على الأعمال التي تمارس فيها الإدارة سلطة استئنائية وقضى بإبطالها في اساسها عندما تكون الإدارة ركزت تقديرها عند اتخاذها على اسباب مادية او قانونية غير صحيحة .

l'administration, ne met un terme à son pouvoir à appréciation, le juge de l'excès de pouvoir ne peut que vérifier si l'acte qui lui est déferé est, soit fondé sur un motif erroné ou sur un motif matériellement inexact, soit entaché de détournement de pouvoir ; le contrôle sur ces trois points est le contrôle minimum que vous exercez sur les actes susceptibles de recours pour excès de pouvoir, même sur les actes jadis purement discrétionnaires, jadis réputés « actes de gouvernement » et assujettis au recours depuis une époque relativement récente, tels que les arrêtés d'expulsion des étrangers, ou les décrets prononçant des extraditions.

«b) Dès qu'un texte législatif ou réglementaire subordonne l'exercice des pouvoirs conférés à l'administration au respect d'une ou plusieurs conditions, le juge de l'excès de pouvoir doit rechercher si, en prenant l'acte attaqué, son auteur a respecté ces conditions légales ; ses investigations peuvent être alors très poussées et être poursuivies, même dans les cas où le point de savoir si lesdites conditions ont été observées dépend d'une pure appréciation de fait ou même des faits. — Dans les hypothèses où existent ainsi une ou plusieurs conditions légales, le juge, en sus du contrôle du détournement de pouvoir, du motif erroné en droit ou matériellement inexact, sera ainsi tenu d'apprécier si les motifs allégués au soutien de la décision déferée entrent bien dans le champ d'application de la loi et même s'ils sont de nature à justifier légalement ladite décision.

«2° Nous arrivons alors à un second principe, qui découle du premier : dans tous les cas où le recours pour excès de pouvoir est recevable, un contrôle juridictionnel existe, contrôle qui varie, suivant les hypothèses, dans son étendue, mais non dans sa nature.

«Or, l'existence d'un contrôle du juge implique nécessairement la possibilité pour ce dernier d'exercer effectivement ce contrôle, c'est-à-dire le pouvoir de rechercher au minimum si les motifs qui sont à la base de l'acte entrepris sont juridiquement et matériellement corrects, ou s'ils ne décèlent pas un détournement de pouvoir ; et, par suite, l'obligation pour l'administration de faire connaître les motifs de sa décision et d'établir, par la production de tous documents utiles, que les motifs qu'elle indique sont bien ceux-là mêmes qui l'ont inspirée réellement (Cons. Etat 1er mai 1936. Couespel du Mesnil, Rec., p. 485). — S'il en était autrement, le contrôle serait purement théorique, dénué de tout intérêt pratique ; proclamer que le juge de l'excès de pouvoir est en droit de vérifier l'exactitude matérielle et juridique des motifs des actes à lui soumis serait un leurre, une hypocrisie, si l'administration pouvait, à son gré, refuser d'énoncer les motifs de ces actes. — Une telle conséquence est impossible à concevoir, à imaginer sérieusement : dès lors qu'un contrôle existe, il doit pouvoir s'exercer d'une manière effective. On a soutenu parfois le contraire ; on a parfois écrit que, pour échapper à tout contrôle, l'administration n'avait qu'à se taire ; et, pour étayer cette thèse, à notre avis inadmissible, on s'est fondé sur le principe suivant lequel les actes administratifs n'avaient pas, sauf texte contraire, besoin d'être motivés. Mais Messieurs, une telle argumentation dénature, à notre avis, le sens et la portée de ce principe. La règle suivant laquelle les actes administratifs n'ont pas à être motivés a pour conséquence de supprimer à leur égard le vice de forme tiré du défaut de motifs ; elle n'a ni pour but, ni pour effet de soustraire l'administration, à l'obligation de faire connaître au juge de l'excès de pouvoir les motifs des actes attaqués devant lui, obligation qui résulte de l'existence même du contrôle juridictionnel, qui est la condition indispensable à l'exercice de ce contrôle et qui est totalement étrangère à ce qui n'est qu'une pure règle de forme (Const. Etat, 8 janv. 1937, Bury, Rec., p. 22).

(٢) انظر : قرار مجلس شوري الدولة رقم ٢٢ تاريخ ١٢-٤-١٩٣٤ مجموعة قرارات مجلس شوري الدولة النشرة القضائية جزء ٢

صفحة ٤٠ وفيه ان مرسوم اعلان المنفعة العامة في قضايا الاستملاك يخضع للطعن بسبب تجاوز حد السلطة او تحويلها عن قصد المشترع . واذا كان للادارة العامة ان تستقل في تقدير المنفعة العامة المرجوة من الاستملاك فيمكن المتضرر الادعاء بان تلك المنفعة لا تبرر الاستملاك والتوسل بهذا الى الطعن في قرار الاستملاك لان فيه مخالفة للقانون وسوء استعمال للسلطة القانونية .

ايضا : قرار مجلس شوري الدولة ٦٩٩ تاريخ ٢٠-٥-١٩٦٦ صغير على الدولة هذه المجموعة الادارية ١٩٦٦ صفحة ١٦٥ وفيه « انه اذا

كان لا رقابة لمجلس الشوري على عناصر المنفعة العامة التكوينية بصورة موضوعية في قضايا الاستملاك وقد يعود تقديرها الى السلطة الادارية فان له حق النظر في أمر تحوير السلطة فيها .

وعلى ذلك مشى اجتهاد القضاء الاداري في لبنان ، وقد قضى مجلس الشورى فيه :

— ان السلطة الاستثنائية تخضع في التقدير لرقابة القضاء الاداري فيما يتعلق بصحة الوقائع التي بررت التدبير الاداري (٤) ،

— ان اللجان المناهضة مثلا لنيل شهادة البكالوريا هي هيئات ادارية لها صلاحية التقرير وان لها سلطة استثنائية لا تخضع لرقابة القضاء الاداري فيما يتعلق بادارة الامتحان وتقدير كفاءات المرشحين وتحديد علامات الاستحقاق ، ولكن بشرط ان تكون مقرراتها بشأنها متخذة وفقا لما يمكن ان تكون خاضعة له من قوانين وانظمة وفيما عدا هذه المسائل فان مقرراتها تخضع للرقابة بطريقة تجاوز حد السلطة ومنها صحة الوقائع المادية التي تستند اليها . فالقرار المتخذ باقصاء احد المرشحين عن الامتحان يكون مستوجبا الابطال اذا كان مسندا الى وقائع غير قائمة ماديا (٥) .

— ان من حق القضاء الاداري ان يحدد للقرارات الادارية اسبابها الحقيقية التي لم تظهر فيها وان يمارس حقه في الرقابة على هذه الاسباب . والسلطة التنسيبية التي تقرر للحكومة مثلا بموجب مرسوم اشتراعي لصرف الموظفين في رفع القيود والحصانات عنهم لا تخضع لرقابة القضاء الاداري الا من حيث صحة الاسباب والوقائع المادية والقانونية التي تستند اليها التدابير المتخذة بمقتضى السلطة المذكورة (٦) .

لكن مجلس شوري الدولة في فرنسا لم يعد يقصر رقابته على الاعمال التي تمارس فيها الادارة سلطتها الاستثنائية لسبب عدم الاختصاص او مخالفة الاصول او تحوير السلطة او التثبت من صحة الوقائع المادية القائمة عليها تلك الاعمال او صحة الاسباب القانونية المسندة اليها فحسب ، انما تعادها في نزعة جديدة الى سبب جديد الا وهو سبب « الغلط المبين في التقدير » الذي غدا يقع تحت تمحيصه ورتايته ايضا (٧) (Le contrôle de l'erreur manifeste d'appréciation)

« والغلط المبين في التقدير » هذا الذي ترتكبه الادارة في مجال ممارستها سلطة استثنائية والذي غدت تطالعه رقابة مجلس شوري الدولة الفرنسي قام في البدء حول مواضيع تتعلق « بالتعادل » و « التشابه » و « الموازنة » في منازعات الضم والاقراز وتقسيم الاراضي وفي ميدان التنازع الوظيفي .

فان جاء قانون لتقسيم الاراضي ينص على ان توزيعها يجري بالنظر لطبيعة مزروعاتها وبان لكل مالك الحق بمساحة منها تعين بالنسبة لقدرتها الانتاجية ، وكان هذا القانون يولي لجان التقسيم سلطة استثنائية في تقدير محتويات القطع وقدرتها الانتاجية الحقيقية ، فان قرارات هذه اللجان تخضع للرقابة القضائية عندما يتضح منها ان هنالك ثمة فرقا هاما ، في ما يعطى لصاحب العلاقة من مساحة ، بين المساحة المعطاة له ، وبين ما يستحقه منها فعلا بالنسبة لقدرتها الانتاجية ، عندما يؤدي هذا الفرق الى الاخلال بقاعدة الموازنة المفروضة قانونا في التوزيع (٨) وفي الامر « غلط مبين في التقدير » .

(٤) قرار مجلس شوري الدولة رقم ٩ تاريخ ١١-١١-١٩٦٠ حكيم على الدولة . هذه المجموعة الادارية ١٩٦٠ صفحة ٥٥ . وقراره ١٣٢٢ تاريخ ٢٤-١٢-١٩٦٢ ناجي على الدولة . هذه المجموعة الادارية ١٩٦٢ صفحة ١١٩ وفيه ان ليس في وقائع القضية ما يبرر رفض الترخيص للمستدعي بالمرور على ملك الدولة العام للوصول الى عقاره المعزول عن الطريق العمومية على الرغم مما ادلت به الدولة بانها مارست في القضية حقها الاستثنائي الذي لا تطاله رقابة لان السلطة الاستثنائية تخضع في التقدير لرقابة القضاء الاداري فيما يتعلق بصحة الوقائع التي بررت التدبير الاداري .

(٥) قرار مجلس شوري الدولة ٥٤ تاريخ ٢٩-٢-١٩٦٠ ابر سمرا على الدولة . هذه المجموعة الادارية ١٩٦٠ صفحة ٧٧ .

(٦) قرار مجلس شوري الدولة ٥٢ تاريخ ٢٥-٢-١٩٦٠ بارتني على الدولة . هذه المجموعة الادارية ١٩٦٠ صفحة ٩٨ .

(٧) Cf. Etudes et documents 1962 Fasc. 16. M. Letourneur, Conseiller d'Etat. L'étendue du contrôle du juge de l'excès de pouvoir p. 56.

(٨) Conseil d'Etat Français. Arrêt Ministre de l'Agriculture c/ sieur Gesbert 2 mars 1960. Rec. Leb. p. 162: Considérant qu'aux termes de l'article 19 de la loi du 9 Mars 1941 sur la réorganisation foncière et le remembrement la répartition se fait par nature de culture. Elle a pour objet d'attribuer à chaque propriétaire dans cha-

وعلى ذلك ايضا قرارات اللجان المتعلقة بالانفraz عندما يشوبها « غلط مبين في التقدير » وهي تمارس سلطتها الاستثنائية (٩) .

اما في ميدان الوظيفة العامة فقد قضى مجلس شورى الدولة الفرنسي عام ١٩٥١ بان للادارة سلطة تقدير في تحديد « معادلات الوظائف » (Les équivalences d'emploi) المنصوص عليها في قوانين وانظمة الموظفين (١٠) . وفي عام ١٩٦٢ فقد قضى من جهة بان سلطة التقدير الحرة التي تملكها الادارة بشأن « الوظيفة المعادلة » لا تقوم الا عند فقدان النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد معادلات الوظائف. ومن جهة اخرى ان هذه السلطة ان كانت فهي تخضع لرقابة القضاء عند غياب « التعادل الظاهر » (١١) وغياب « التشابه » هو بمثابة غياب التعادل (١٢) وبذلك ومنذ ذلك الحين تعدى الموضوع القرار الواحد فاتصل بقرارات عدة رسخت معها قاعدة امتداد رقابة القضاء الاداري

cune des catégories une superficie de terres équivalentes en valeur de productivité réelle à celles des terres possédées par lui dans le périmètre embrassé par le remembrement. en tenant compte des conditions locales et déduction faite de la surface nécessaire aux ouvrages collectifs;

Considérant que les commissions prévues par le texte précité ont, en vertu desdites dispositions, l'obligation d'attribuer des lots équivalents en valeur de productivité réelle aux apports de chaque propriétaire, dans chacune des catégories de culture qu'il n'est pas satisfait à cette obligation lorsque l'équivalence des lots et des apports résulte seulement de la comparaison de l'ensemble des terres de catégories différentes appartenant ou attribuées à un même propriétaire ; que si la composition de chacun des lots attribués à un propriétaire et l'appréciation de leur valeur de productivité réelle relèvent du pouvoir souverain des commissions de remembrement il appartient par contre au juge de l'excès de pouvoir de vérifier, compte tenu des appréciations ainsi faites par lesdites commissions, si la règle établie par l'article 19 précité et dont la portée vient d'être précisée, a été ou non respectée qu'enfin, au cas où la nouvelle distribution des terres n'a pas permis d'attribuer à un propriétaire un lot d'une valeur de productivité réelle égale à celle de ses apports, il n'appartient pas aux commissions de remembrement de rétablir l'équivalence par d'autres procédés que celui prévu au deuxième paragraphe du même article 19, c'est-à-dire par l'octroi d'une soule en espèces ;

Considérant en l'espèce qu'il est constant que le sieur Gesbert a fait des apports de terrain en nature d'herbage qui avaient en productivité réelle une valeur égale à 45708 points alors que les attributions qu'il a reçues dans la même nature de culture étaient estimées à 42.108 points seulement ; que, contrairement à ce que soutient le ministre de l'Agriculture, l'écart ainsi constaté présente une importance telle que la règle de l'équivalence posée par l'article 13 susrappelé ne peut être regardée comme respectée ; qu'il résulte d'autre part de ce qui a été dit ci-dessus, que les commissions de remembrement ne pouvaient légalement rétablir l'équivalence par l'attribution de parcelles relevant d'une autre catégorie de culture ; qu'ainsi le sieur Gesbert a pu valablement soutenir devant le Tribunal administratif que lesdites commissions avaient, en ce qui le concerne, méconnu les dispositions de l'article 19 de la loi du 9 Mars 1941; que, dès lors, le secrétaire d'Etat à l'Agriculture n'est pas fondé à prétendre que c'est à tort que, par le jugement susvisé, le tribunal administratif de Caen a fait droit à la réclamation de l'intéressé et annulé pour le motif susindiqué la décision de la Commission départementale de réorganisation foncière et de remembrement de l'Orne en date du 15 septembre 1954;... (Rejet).

(٩) — Conseil d'Etat Français, Arrêt Louault et Charton, 30 mars 1960. Rec. Leb. tables p. 901.

— Conseil d'Etat Français Arrêt Demoiselle Achart 13 juillet 1961. Rec. Leb. p. 476.

«Que cette appréciation portée sur la vocation culturale des sols et qui n'est pas entachée d'erreur manifeste n'est pas susceptible d'être discutée devant le juge de l'excès de pouvoir».

— Conseil d'Etat Français Arrêt Lacroix 23 mai 1962. Rec. Leb. tables p. 1081.

— Conseil d'Etat Français Arrêt ministre de l'Agriculture c/ Maudry 17 mai 1963. Rec. Leb. Tables p. 969.

— Conseil d'Etat Français Arrêt Guiguenaud 27 mai 1964. Rec. Leb. tables p. 931.

— Conseil d'Etat Français Arrêt min. de l'Agriculture c/ sieur Valtat. 2 déc. 1964. Rec. Leb. p. 609.

— Conseil d'Etat Français Arrêt Fouillade, 27 janv. 1965. Rec. Leb. tables p. 1027.

(١٠) — Conseil d'Etat Français Arrêt Mélamède 27 avril 1951. Rec. Leb. p. 226.

(١١) — Conseil d'Etat Français Arrêt Lagrange. 15 fév. 1961. Rec. Leb. p. 121.

«Considérant, d'une part, qu'à défaut de dispositions législatives ou réglementaires définissant les équivalences d'emplois communaux pour l'application de l'art. 84 susreproduit il appartient au maire de la commune d'apprécier si, parmi les emplois vacants, il existe des emplois équivalents à ceux dont la suppression a été décidée par le conseil municipal et auxquels peuvent être affectés les titulaires des emplois supprimés; que cette appréciation, sauf dans les cas d'absence manifeste d'équivalence, n'est pas susceptible d'être discutée devant le juge administratif.

(١٢) — Conseil d'Etat Français Arrêt Demoiselle Cavaignac. 17 mai 1961. Rec. Leb. p. 319.

رت

ع

ديد

من

حجا

ارس

اعبي

(١٠)

ل

قائمة

د الا

(١١)

لله

إة

الحق

تقدير

بها ان

فعلا

(١٢)

فيما

١٢٢٢

رفض

الدولة

فيما

(٧)

l'excès

(٨)

Ci

breuc

على عمل الإدارة الاستثنائية في حال وقوعها في « نط ميين في التقدير » بشأن « التشابه » و « التعادل » و « الموازنة » في مجال الوظائف العامة (١٢) .
والبرم لم يند « الغلط الميين » في التقدير الذي يقع تحت رقابة القضاء الإداري محسورا في نطاق ضم الاراضي وافرارها وتقسيمها ، وفي اطار التشابه والتعادل لبعض الوظائف العامة ، فقد امتدت رقابة القضاء الإداري عليه عند وقوعه في مجالات مختلفة ، واضحى سببا قائما بذاته الى جانب الاسباب الباقية التي سبق ان استعرضناها في هذا البحث والتي تجعل العمل الإداري اطلاقا لتجاوز حد السلطة عند ممارسة الإدارة لسلطتها الاستثنائية .

وبذلك طالقت الرقابة القضائية :

— قرارا لوزير الزراعة مارس فيه سلطة استثنائية عائدة له قانونا رفض بدووجه الاذن باستعمال مادة من المواد تدخل في تركيب وصنع بعض المأكولات لسبب الغلط الميين في التقدير او لسبب تحويل السلطة او لسبب اسناد القرار الى وقائع غير صحيحة (١٤) .

— قرارات بعض اللجان الادارية في وضعها لائحة باسماء المرشحين الفنيين اعتمادا على « شهرتهم » (١٥) او « معلوماتهم الخاصة » (١٦) وهي تمارس في ذلك سلطة استثنائية ، لسبب الغلط الميين في التقدير .

— قرار اجازة بالبناء لجهة بعض شروطه ان اولى القانون في بعض الحالات السلطة الادارية الصالحة لانحها سلطة استثنائية في الخروج عن قواعد التنظيم المدني المعمول بها كأن يراعى مثلا في اعطائها ، حالة الابنية القائمة في الجوار وضرورات الهندسة المعمارية . فالسلطة الاستثنائية في اعطاء مثل هكذا ترخيص ،

«Il ne résulte pas de l'instruction ni que... ni que le rattachement critiqué ait été opéré à des cadres manifestement sans analogie avec celui auquel appartenaient les agents en cause».

(١٢) — Cf. aussi : Conseil d'Etat Français. Arrêt Carpentier, 10 janv. 1962. Rec. Leb. p. 17.
qu'il ne résulte pas de l'instruction ni que cette appréciation repose sur des faits matériellement inexacts, ni que lesdites fonctions soient manifestement équivalentes».

— Conseil d'Etat Français. Arrêt Commune de Montfermeil, 9 mai 1962. Rec. Leb. p. 304.
Annulation du licenciement d'un aide ouvrier professionnel parce qu'il existait dans la commune un emploi vacant d'ouvrier d'entretien de la voie publique «lequel était manifestement équivalent à l'emploi supprimé».

— Conseil d'Etat Français. Arrêt Association des fonctionnaires chérifiens et sieur Bartoli, 10 mai 1963. Rec. Leb. p. 294.

(١٤) — Arrêt du Conseil d'Etat Français. Société d'exploitation industrielle des délices de Strasbourg. 6 nov. 1963. Rec. Leb. p. 523,

«L'appréciation à laquelle se livre le ministre de l'Agriculture en refusant de permettre l'emploi de gommes arabiques stabilisatrices dans la fabrication des crèmes glacées n'est pas de nature à être discutée devant la juridiction dès lors qu'il use des pouvoirs conférés par le décret du 29 mars 1949 et que cette appréciation ne repose pas sur des faits matériellement inexacts; qu'elle n'est pas entachée d'erreur manifeste ni de détournement de pouvoir».

(١٥) — Conseil d'Etat Français. Arrêt Villard 24 avril 1964. Rec. Leb. p. 256.

(١٦) — Conseil d'Etat Français. Arrêt Conseil National de l'ordre des médecins c/ Bricourt, 24 avril 1964. Rec. Leb. tables p. 981.

اذ تطلها الرقابة القضائية فانما تطلها ليس فقط لعل اسناد الترخيص الى واقع خاطيء ماديا او الى عيب اساءة استعمال السلطة ، انما ايضا لسبب « الغلط المبين » في التقدير (١٧) .

وهكذا بدا سبب « الغلط المبين » في التقدير سببا جديدا في مراجعات الابطال لتجاوز حد السلطة عند ممارسة الادارة لسلطتها الاستثنائية . وان ركز في اول الامر ، ولبضع سنوات خلت ، حينما كشف الاجتهاد الاداري الفرنسي عنه ، على فكرة البحث عن التعادل او التشابه او الموازنة في عمل الادارة المطعون فيه ، فانه اخذ اليوم مكانه باتساع الى جانب الاسباب التقليدية الباقية ، وذلك في ميادين شتى ، لا داعي فيها للتشبيه او المعادلة .

حقاما للبحث ، وفي حقل الحق الاداري حيث يغيب غالبا النص القانوني المكتوب ، وجب القول ان دور القاضي الاداري في رقابته على سلطة الادارة المقيدة وسلطتها الاستثنائية انما هو دور يثير الاعجاب . وقد رأينا من جهة ان الاعمال التي يقيد القانون الادارة بواجب اتخاذها تسلم من الابطال حتى ولو كان يعتمدها عيب قد يكون سببا لابطالها في غير مجال ، ذلك لان القاضي الاداري يغطي بعض العيوب التي تشوب العمل الاداري المقيد للادارة ، في سبيل سلامة الغاية المرسومة لها فانونا ، وقد ظهر امامنا من جهة اخرى اسهامه في ايجاد سبب جديد في الرقابة على اعمال الادارة في ممارستها للسلطة الاستثنائية قام على « الغلط المبين في التقدير » هو من صنعه واجتهاده ، سبب جاء بمثابة ضمانه اخرى للمواطن تقيه شر تعسف الادارة عندما تحتمي في عملها غير المحق وراء جدار الاستتساب المتين .

المحامي جوزف زين الشدياق

(١٧) — Conseil d'Etat Français. Arrêt époux Planty et autres 17 déc. 1965. Rec. Leb. p. 695.

«Appréciation portée par un préfet pour les autoriser par dérogation au plan d'urbanisme, sur la conformité des travaux à une disposition du plan qui permet de déroger aux règles générales de hauteur «en considération de l'environnement général et des nécessités d'architecture propres au projet considéré». Un plan d'urbanisme comporte une disposition en vertu de laquelle dans certains cas il peut y avoir dérogation à une règle générale de hauteur des immeubles qui sera fixée alors «en considération de l'environnement général et des nécessités d'architecture propres au projet considéré». L'appréciation à laquelle se livre le préfet pour autoriser une dérogation dans ces conditions n'est pas susceptible d'être discutée devant le juge de l'excès de pouvoir dès lors qu'elle ne repose pas sur un fait matériellement inexact et n'est entachée ni d'erreur manifeste, ni de détournement de pouvoir.